مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٣ المجلد ١٣/ العدد ٣

# دور الاتحاد الاوربي في الحد من التسلح ما بعد الحرب الباردة

**م. هالة مهدي خيري الدليمي**

جامعة بابل /مركز بابل للدراسات الثقافية والتاريخية

قسم اللغة العربية

البريد الإلكتروني Email : hala.aldulaimi15@uobabylon.edu.iq

**الكلمات المفتاحية: :** نزع السلاح ،الاتحاد الاوربي،الحرب الباردة،مبدأ التسلح،الجماعات الاوربية.

**كيفية اقتباس البحث**

الدليمي ، هالة مهدي خيري، دور الاتحاد الاوربي في الحد من التسلح ما بعد الحرب الباردة ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية،٢٠٢٣،المجلد:١٣ ،العدد:٣ .

**هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر ( Creative Commons Attribution ) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.**

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

# The European Union role in post-Cold War arms control

**Hala Mahdi kayri Al-Dulaimi**
University of Babylon /Babylon Centre for cultural and historical Studies Department of History

**Keywords** : Disarmament, The European Union, Cold War, Principle of Armaments, European Communities.

**How To Cite This Article**
Al-Dulaimi, Hala Mahdi kayri, The European Union role in post-Cold War arms control, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2023,Volume:13,Issue 3.

**This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/**

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

## Abstract

At the beginning of the 20th century, many attempts began to establish international rules on arms control and work to regulate the military conduct of states, as well as to restrict their material capabilities for the purpose of regulating the course of war, defining the rights of both high-war and non-military states, as well as strengthening restrictions on the course of war, and following the end of World War I (1914-1918), weapons reduction standards were established within the Charter of the League of Nations, and the victorious force imposed in the The war is a severe measure to extract weapons from the defeated parties, and years after the development of the strategic objectives of the European Union, there has been no change in those goals despite changes in the scope of deliberations and negotiations resulting from the development of political matters and the international situation as well as increased rates of scientific and technical progress, which positively affected the increase in the proportion of weapons in terms of large and diverse.

The leading role of the European Union in post-Cold War arms controls is a vital subject that must be detailed in terms of the methods used in disarmament and the positive results of its implementation, so it

was necessary to mention the beginnings of international arms control processes and work to create an international balance that does not depend on discrimination and preference but focuses on agreements and cooperation between states before the Cold War, international treaties fought by The European Union, while continuing its tireless work in uniting international societies and making them equal in terms of conventional weapons for fear of riots and destruction resulting from the breakdown of weapons during the Cold War period, concluded treaties, agreements and instruments between multiple international parties and under direct supervision of the European Union and was written under confidential documents reserved and reliable to reduce the proliferation and peaceful disarmament of weapons and reduce their risk, among the most important treaties, the Non-Proliferation Treaty and the Convention on the Control of Mines Anti-personnel ground as well as agreements on conventional weapons.

## الملخص

في بداية القرن العشرين بدأت العديد من المحاولات لوضع قواعد دولية بشأن الحد من التسلح والعمل على تنظيم السلوك العسكري للدول،كذلك تقييد قدراتهم المادية لغرض تنظيم اتجاهات مسار الحروب ،وتحديد حقوق كل من الدول ذات الامكانية الحربية العالية والدول عديمة الامكانيات الحربية ،فضلا عن العمل على تعزيز القيود المفروضة على أسلوب سير الحروب ، وعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) تم وضع معايير لتخفيض الاسلحة ضمن ميثاق عصبة الأمم ، كما فرضت القوة المنتصرة في الحرب اجراءات شديدة لانتزاع السلاح من الاطراف المهزومة، وبعد مرور سنوات على وضع الاهداف الاستراتيجية للاتحاد الاوربي لم يطرأ التغيير على تلك الاهداف بالرغم من التغييرات الطارئة في نطاق المداولات والمفاوضات الناجمة من تطور الامور السياسية والوضع الدولي فضلا عن ازدياد معدلات التقدم العلمي والتقني ،والذي اثر ايجابا على ازدياد نسبة الاسلحة من حيث الكثرة والتنوع.

ان الدور الريادي للاتحاد الاوربي في عمليات الحد من التسلح ما بعد الحرب الباردة، يعتبر موضوع حيوي لابد من خوض كافة تفاصيله من حيث الطرق المتبعة في نزع السلاح والنتائج الايجابية المرجوة من تنفيذها تلك الطرق ، لذا كان لابد من ذكر بدايات عمليات الحد من التسلح الدولي والعمل على خلق توازن دولي لا يعتمد على التمييز والأفضلية بل يركز على الاتفاقيات والتعاون بين الدول قبل الحرب الباردة ، فضلا عن المعاهدات الدولية التي خاضها

الاتحاد الاوربي مع مواصلته لعمله الدؤوب في توحيد المجتمعات الدولية وجعلها متساوية من حيث الاسلحة التقليدية خشية حدوث اعمال الشغب والتدمير الناجمة عن انفلات كميات الاسلحة اثناء فترة الحرب الباردة ، لذلك ابرمت المعاهدات والاتفاقيات والصكوك بين الاطراف الدولية المتعددة وبإشراف مباشر من الاتحاد الاوربي وتم تدوينها بموجب وثائق سرية محفوظة يمكن الاعتماد عليها للحد من انتشار الاسلحة ونزعها بالطرق السلمية وتقليل نسبة مخاطرها ،ومن بين اهم المعاهدات معاهدة عدم انتشار الاسلحة ،واتفاقية مكافحة الالغام الارضية المضادة للإفراد فضلا عن الاتفاقيات الخاصة بالأسلحة التقليدية ومعاهدة تجارة الاسلحة.

**المقدمة**

اثارت قضايا الامن وحفظ النظام اهتماما بالغا على المستوى العالمي حيث اخذت تتبلور فكرة خطورة الاسلحة عبر مراحل التاريخ لاسيما بعد التطورات الواسعة بالجوانب التقنية والاقتصادية ،وبذلك عصفت مشكلة التسلح بأركان المجتمع الدولي ،بعد ان انفجرت تداعيات اثاره الخطيرة عقب الحرب العالمية الاولى لتشكل هزة ارتدادية شملت جميع الدول الاوربية وحتى الدول العربية ، مما استدعى ضرورة معالجة ما نتج عنها من اثار سلبية فضلا عن اتباع الطرق اللازمة للحد من انتشارها وتجنب النزاعات الدولية على المدى البعيد ،وفي هذا الاطار برز الدور الاساسي للاتحاد الاوربي بكافة تشكيلاته لتجاوز الازمة والعمل على نزع السلاح ،فضلا عن مواجهة المعارضات السياسية للبلدان الرافضة للحد من التسلح لاسيما مع استمرارية الاتجاهات القوية لدى كثير من الدول للاستثمار في العلوم والتكنولوجيا لغرض زيادة نسبة قدراتهم العسكرية والحفاظ على ترساناتهم النووية في المستقبل المنظور.

تناولنا في الاطار العام لبحثنا (دور الاتحاد الاوربي في الحد من التسلح ما بعد الحرب الباردة) اذ قسم البحث لمحورين اساسيين ، تطرقنا وفقا للمحور الاول عن بدايات عمليات الحد من التسلح الدولي والعمل على خلق توازن دولي لا يعتمد على التمييز والأفضلية من حيث سباق التسلح بل يعتمد على الاتفاقيات والتعاون بين الدول قبل الحرب الباردة ،فضلا عن تطرقنا لابرز المعاهدات الدولية التي خاضها الاتحاد الاوربي مع مواصلته لعمله الدؤوب في توحيد المجتمعات الدولية وجعلها متساوية من حيث الاسلحة التقليدية خشية حدوث اعمال الشغب والتدمير الناجمة عن انفلات كميات الاسلحة اثناء فترة الحرب الباردة .

اما المحور الثاني فقد تحدثنا من خلاله عن كيفية تشكيل هيكلية الاتحاد الاوربي فضلا عن تطرقنا لدوره الفاعل في تقليل نسبة سباق التسلح بين الدول،فضلا عن تطرقنا للدور المهم للاتحاد الاوربي في ابرام المعاهدات الدولية الداعية للحد من التسلح عقب الحرب الباردة ، اذ

وضعت دول الاتحاد الاوربي مجموعة من الترتيبات والاليات عملت وفقها على تحقيق الاهداف والرغبات وتحويلها لواقع عملي.

توجد دراسات مشابهة لموضوع بحثنا لكنها تناولت بشكل عام مظاهر نزع السلاح من قبل منظمات الامم المتحدة والولايات المتحدة الامريكية وكذلك روسيا لاسيما دراسة برايان وود( معاهدة تجارة الاسلحة الالتزامات بمنع تحويل مسار الاسلحة التقليدية) ،الا اننا خلال تفاصيل بحثنا تطرقنا لفتح ابواب مغلقة لم تكشف بصورة جلية، لاسيما الدور الريادي للاتحاد الاوربي في عمليات الحد من التسلح عقب الحرب الباردة والتي استنزفت ارواح البشر لسنوات عديدة .

## المحور الاول

### اولا : بدايات التحجيم الدولي للأسلحة قبيل الحرب الباردة:

في بداية القرن العشرين بدأت العديد من المحاولات لوضع قواعد دولية بشأن الحد من التسلح والعمل على تنظيم السلوك العسكري للدول،كذلك تقييد قدراتهم المادية لغرض تنظيم اتجاهات مسار الحروب ،وتحديد حقوق كل من الدول ذات الامكانيات الحربية العالية والدول عديمة الامكانية الحربية ، فضلا عن العمل على تعزيز القيود المفروضة على أسلوب سير الحروب ،وعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) تم وضع معايير لتخفيض الاسلحة ضمن ميثاق عصبة الأمم ، كما فرضت القوة المنتصرة في الحرب اجراءات شديدة لانتزاع السلاح من الاطراف المهزومة[١].

ان المعاهدات الدولية اسهمت بشكل فعال في تقييد الاسلحة على المستوى العالمي ،ووفقا لذلك كان لابد من الخوض في غمار المؤتمر العالمي لنزع السلاح المنعقد في جنيف عام ١٩٣٢، حيث احتوت مطويته على العديد من الركائز لعملية تحديد الاسلحة استنادا لميثاق عصبة الأمم ، حيث حضر المؤتمر (٣١) دولة ،معظمهم من أعضاء عصبة الأمم ،ارتكزت اهداف المؤتمر على تخفيض السلاح والاعتماد على معايير دولية موحدة لتجارة الأسلحة التقليدية ،فضلا عن سعيه لمنع حدوث حرب عالمية اخرى ،واستمر العمل بموجب مقررات المؤتمر لغاية عام ١٩٣٧، وبذلك اختتمت اعماله دون تحقيق النتائج المطلوبة نتيجة انسحاب ألمانيا من المؤتمر ومن عصبة الأمم في عام ١٩٣٣،فضلا عن اندلاع الحرب العالمية الثانية التي حالت دون استمرار ألمؤتمر ، في حين اكد مشروع اتفاقية عصبة الأمم على ضرورة تقليل نسبة الاسلحة التقليدية وفقا لضوابط موثقة دوليا واعتباره نهجا جديدا في عمليات تخفيض الاسلحة [٢]،وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، اتجهت جهود عصبة الامم نحو تحديد الأسلحة النووية على الصعيد العالمي والتي تعد من الامور ذات الاهمية القصوى بالنسبة

للأمم المتحدة ، وفي حزيران عام ١٩٦٨ صادقت الجمعية العامة على ابرام معاهدة لعدم انتشار الاسلحة النووية بين المشاركين في مؤتمر لجنة نزع السلاح، اذ اكد أطراف المعاهدة على ضرورة بذل جميع الجهود الممكنة لتفادي خطر الدمار الذي تسببه الحروب باستخدامهم للأسلحة النووية ،فضلا عن اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ أمن الشعوب، وعقد اتفاق بشأن منع زيادة انتشار الأسلحة النووية مراعاة لقرارات الجمعية العامة ، حيث الزمت بموجبه الدول غير الحائزة على الاسلحة النووية بعدم التسلح النووي[٣] .

ان السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تأثرت بشكل ملحوظ بالبيئة الدولية المحيطة بها فضلا عن العوامل الخارجية التي وقفت بالضد من سلطات الاتحاد الأوروبي ، والتي تمثلت بالتفاعل المتبادل بين بعض الاطراف الاوربية ، فضلا عن التنسيق الدولي واتباع الاتجاهات والقيم السياسية لغرض إقامة التحالفات الممكنة ، ويتم ذلك وفقا لقدرة وكفاءة الموارد الاقتصادية لكل دولة [٤].

وفقا لما تقدم من الطبيعي ان ترفض الدول المالكة للأسلحة النووية توفير السلاح للدول غير المالكة للأسلحة النووية ،ولغرض وضع اجراءات صارمة لنزع السلاح النووي بشكل تام كان من الضروري عقد معاهدة حظر الانتشار للأسلحة النووية عام ١٩٧٠ للحد من التسلح النووي والتي تشكل حجر الزاوية في النظام العالمي لمنع الانتشار، والعمل على ايقاف المنافسة النووية بين الطرفين ، وعقب نهاية الحرب الباردة برزت العديد من الانشطة لتنظيم الأسلحة وعدم تصديرها أو تحظر تطويرها أو نقلها لاسيما على الصعيد العالمي من خلال إبرام معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية التي تحجم مخاطر اندلاع الحروب فضلا عن تقليص جميع المقومات العسكرية الداعية للحرب ووضع حدود في طريقة استخدام الأسلحة والحد من القدرات العسكرية ويقوم نهج نزع السلاح اذ أن التسلح يشكل مصدر مباشر في ايقاد نيران الحروب بين البلدان ، كما يهدف نزع السلاح إلى الحد من قدرات الدول العسكرية ووضع التدابير اللازمة [٥].

من المعروف ان الأسلحة التقليدية تشمل جميع الأجهزة العسكرية القادرة على القتل فضلا عن المتفجرات، والتي تتضمن المواد الكيمائية القابلة للانفجار وان اغلب الأسلحة التقليدية الحالية على مواد شديدة الانفجار ، تعتبر الأسلحة التقليدية أكثر أنواع التسلح شيوعا واستخداما في اغلب النزاعات باعتبارها اداة الحرب المعتمدة حتى في المستقبل المنظور ، حيث إن آثارها تختلف في قلة شدتها ودمارها مقارنة مع اسلحة الدمار الشامل ، فضلا عن كلفتها المادية المناسبة وسهولة صيانتها [٦] .

تعتمد الدول بحفظ امنها على الوسائل العسكرية الوطنية ،فضلا عن اتباع منهجية معينة لصد الهجوم لغرض تقليل الفوائد المتوقع تحصيلها نتيجة الحرب، والتي قد تجعل الحرب أكثر تدميرا في حال نشوبها ،وبذلك ان جميع المحاولات العالمية سعت لتقييد وتحديد الأسلحة التقليدية وتقليص امكانية استخدامها، من خلال تركيزها على وضع هيكلية عامة تتضمن العديد من القوانين والأنظمة لغرض فرض السيطرة على سلوك البلدان المتحاربة والغير متحاربة، لذلك ابرمت العديد من الاتفاقيات العالمية التي تضمنت مبادئ لحفظ السلام وحماية ضحايا النزاعات المسلحة[٧].

في عام ١٩٨٧ وضعت الدول الغربية نظاما مشروط لاستخدام اساليب التكنولوجيا ، اذ تطور الامر لمراقبة وتحديد انظمة تكنولوجيا القذائف، تضمن النظام متابعة نقل القذائف والتكنولوجيا المستخدمة في صنع القذائف والقادرة على إيصال الرؤوس الحاملة لأسلحة التدمير الشامل ، كما ارتكزت مهمة النظام على نقل حمولة عالية من القذائف ، فضلا عن دوره في منع ووقف انتشار القذائف القادرة على إيصال أسلحة التدمير الشامل، ووضع انظمة وقوانين لغرض اتباعها والعمل عليها ، وبذلك اتسمت الانظمة المقننة للأسلحة بشموليها وعالميتها من خلال القيام بعمليات خاصة بنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف[٨].

**ثانيا : اتفاقيات حظر بيع الاسلحة بعد الحرب الباردة**

شكلت معاهدة ( ماستريخت عام ١٩٩٢) نقطة مهمة في عملية البناء التكميلي للاتحاد الاوربي وعقب تشكيله انظمت كل من الدول الاوربية (فرنسا والمانيا وانكلترا وايطاليا واسبانيا) للاتحاد [٩] ،حيث تعتبر هذه الدول الاكثر تأثيرا في الاتحاد الأوروبي لتمتعها بالمكانة الاقتصادية والسياسية فضلا عن قدراتها العسكرية ،مما جعل من دول القارة الاوروبية كافة تدور في فلك الاتحاد الاوربي، فنتج عن ذلك مشاركات فعالة للدول الاوربية في صنع القرار الدولي وبالتالي اكتسبت قوة استراتيجية جديدة منبثقة من مبادئ الاتحاد الأوروبي[١٠] .

كان من الضروري مواصلة ابرام الاتفاقيات الدولية المناهضة للتسلح ، اذ يسعى الاتحاد الاوربي لتأكيد حضوره على الساحة الدولية ،وعلى اثر ذلك عقدت اتفاقيات الأسلحة اللاإنسانية، والتي تمنع استخدام أنواع معينة من الأسلحة ، خاصة الألغام والأفخاخ الاكثر فتكا والقابلة للانفجار وغيرها من الاسلحة التقليدية ،ورغم المعارضة الشديدة من قبل غالبية الدول تجاه بنود الاتفاقيات، الا ان الجهود الدولية المناهضة للألغام الأرضية المضادة للأفراد استمرت بتوظيف كل امكانياتها فضلا عن اصدارها للتراخيص الخاصة بتصدير الاسلحة[١١]،كما عقدت اتفاقية لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام كما تعرف هذه

الاتفاقية بمعاهدة (اوتاوا )عام ١٩٩٧،ضمت المعاهدة (١٢٣) دولة ماعدا كل من(الولايات المتحدة الامريكية وروسيا والصين وبولندا) [١٢]، تنص المعاهدة على حضر استعمال وإنتاج وحيازة وتكديس ونقل الألغام البرية المضادة للأفراد ، فضلا عن منع تقديم المعونة او تشجيع الدول على استخدام الاسلحة الفتاكة ، اذ لابد من جميع المشاركين في الاتفاقية الالتزام بجميع الشروط وعدم خرقها ،كذلك ضرورة ازالة وتدمير كافة الألغام المضادة للأفراد والموجودة في الحقول المخصصة لها ورصدها وحمايتها حتى إزالتها وخلال مدة عشر سنوات من توقيع المعاهدة ودخولها حيز النفاذ ،وقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في الاول من اذار عام ١٩٩٩، مع ضرورة الاخذ بموافقة الأمين العام للأمم المتحدة في حال الرغبة بالانسحاب شرط ان يكون تقديم الطلب قبل ستة أشهر من تاريخ الانسحاب ولا يصبح الانسحاب معمولا به اثناء قيام حربا مشترك فيها صاحب الطلب إلا بعد انتهاء الحرب[١٣].

ان العديد من الاطراف المشاركة في اتفاقية الالغام لم تكن راضية بشروط وإحكام الاتفاقية حيث طالبت برفع القيود بخصوص تجارة الاسلحة الصادرة وهي مسألة شغلت الرأي العام الدولي ،الا ان الاتحاد الاوربي اكد على ضرورة الحصول على تراخيص وطنية في تصدير وتوريد الأسلحة ،تبعا لذلك لابد من الدول المحافظة على الإرادة السياسية لغرض تعزيز الانظمة الوطنية اللازمة لمراقبة الواردات والصادرات ، ولن تتمكن العديد من الدول من القيام بذلك دون تبادل المساعدات والدعم بينهم بشأن نقل الأسلحة وعدم انتشارها بصورة غير صالحة للمجتمعات ، فضلا عن فرض العقوبات الذكية والتي يسهل بموجبها حصول المواطنين على كافة حقوقهم بالمقابل وضع الضغوط القسرية على الحكومات[١٤].

شكلت التكنولوجيا جزء مهما من اساليب التسلح الحديثة نظرا لأهميتها البالغة ونتيجة التطور الحاصل على جميع الاصعدة لاسيما ان الدول الشيوعية اخذت تعتمد عليها بصورة عامة ،وبذلك تشكل التكنولوجيا خطرا على مستوى الامن الدولي ، فضلا عن خطورة استخدام رقائق الكمبيوتر في توجيه الصواريخ [١٥]، لذا ارتأت الدول الاوربية ضرورة تقييد نقل مبادئ التكنولوجيا خشية امكانية استخدامها في جعل الاسلحة اكثر تطورا ، لغرض تحديد وتنظيم نقل اساليب التكنولوجيا اثناء فترة الحرب الباردة ، ثم اتجه الاتحاد الاوربي لوضع معايير لرقابة نقل التكنولوجيا ، فضلا عن وضع قواعد وشروط لتصدير الأسلحة التقليدية والتكنولوجيا بهدف تحجيم امكانية استخدامها والحفاظ على السلام العالمي[١٦] .

لم يسبق ان وضعت الدول الاوربية تقييدات مباشرة على بيع الاسلحة قبل توقيع معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٢ والتي تألفت من(١٢) دولة اوربية ضمت كل من(ألمانيا وفرنسا وإيطاليا

وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ والدنمارك وأيرلندا والمملكة المتحدة واليونان وإسبانيا والبرتغال) عقدت في مدينةِ ماستريخت الهولندية [١٧]،حيث اتفق قادة الدول الاوربية على تحويلِ المجموعة الاوربية إلى الاتحاد الاوربي ، اذ لم تكن هناك مادة صريحة في المعاهدة تنص على فرض الحظر على بيع الأسلحة من قبل مؤسسات الدول الأوروبية ، بل اكدت دول المجموعة الاوربية على ضرورة اتخاذ التدابير الوطنية اللازمة من قبل اعضاء المعاهدة بخصوص تجارة السلاح ، فضلا عن وضع المعايير والمبادئ للدفاع عن السوق المشتركة ،والحفاظ على الموارد الاقتصادية [١٨].

اقترحت الدول الاوربية بعدم استمرارية العمل بموجب المعاهدة وضرورة الغاها ،فضلا عن توحيد عمليات الانتاج والبيع للأدوات والمعدات العسكرية،غير ان مبدأ استقلالية انتاج الاسلحة العسكرية اثر سلبا في عملية التوحيد نظرا لرغبة بعض الدول في تفعيل استقلاليتها الوطنية والحفاظ على الدفاع الوطني المنفرد ،مما اجبر غالبية دول اوربا على سحب قرارها الرامي لإلغاء المعاهدة وعدم تغييرها ، وبذلك اصبح القاسم المشترك بين الاطراف هو الاهتمام بالجانب الاقتصادي لاسيما صادرات الأسلحة،و بالتالي عزز السياسة الخارجية للدول وقلل من الاضرار الناجمة عن خضوعها للحظر [١٩] .

على الرغم من ان حظر بيع الأسلحة شمل العديد من الدول الاوربية الا ان الاتحاد الاوربي لم يحدد نوعية الأسلحة التي يشملها قرار الحظر بصورة ادق ، في حين نلاحظ ان المملكة المتحدة البريطانية وايطاليا قررتا بان يكون الحظر على جميع الاسلحة المميتة مثل القنابل والطوربيدات العسكرية ذات الامكانيات الفتاكة فضلا عن القذائف الصاروخية والقطع العسكرية والحربية، وغيرها من الاسلحة المستخدمة لقمع وتكميم الانتفاضات الداخلية المعتادة للحفاظ على الأمن الداخلي والتي بدورها تتحكم في جميع صادرات الأسلحة [٢٠].

يبدو ان معايير تقييد تصدير الاسلحة ساعدت في الحفاظ على الحقوق الوطنية والعمل على منع انتهاك حقوق الشعب وسلب ارواحهم باستخدام الاسلحة الفتاكة ، الا ان ذلك لم يمنع بعض الدول الاوربية من تصدير الاسلحة التي تتعلق بالدفاع الوطني والتي تستخدم لأغراض القمع الداخلي مما أثار احتجاج الدول المضطهدة بشأن تحجيم دور صادرات الاسلحة الاكثر دمارا .

كما اتضح لنا ان الاتفاقيات المعارضة للتسلح غير مجدية ولم تطبق بشكل فعال ، اذ لم تبالي بعض الدول بالقوانين والأنظمة الواجب إتباعها ،والدليل على ذلك استخدام انواع معينة من الاسلحة التقليدية الاكثر فتكا بالأرواح البشرية على الرغم من حضرها والعمل على تقييد

استخدامها لاسيما استخدام الالغام والقنابل العنقودية ،اذ يعتبر ذلك خرقا غير مشروع للأنظمة والاتفاقيات الدولية .

## المحور الثاني

### اولا : تأسيس الاتحاد الاوربي

سطع نور فكرة الاتحاد الاوربي عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية نظراً لتطور العلاقات الدولية، فضلا عن اتباع سياسة التنسيق المتبادل بين الدول الاوربية في جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية ،كما شهد وضع حجر الاساس للاتحاد الاوربي العديد من المراحل، منها ابرام الاتفاقيات والمعاهدات الاوربية التي تهدف لارساء دعائم الامن والاستقرار فضلا عن الحفاظ على الهيكلية العامة للمؤسسات الاوربية، ورغم اختلاف الدول الاوربية في رسم خارطة المعاهدات وبحسب الطبيعة السياسية والاقتصادية لكل دولة، الا ان توحيد الاطار العام لكافة المعاهدات [٢١]، بات امرا ضروريا يتطلب التدخل واتخاذ القرارات المهمة لاسيما اضافة او دمج المؤسسات للحفاظ على البنية المؤسسية الاوربية وهو امرا اضطلعت به الجماعة الاوربية المنشئة بموجب معاهدة باريس عام ١٩٥١،والتي سميت بـ(المعاهدة المؤسسة للجماعة الأوروبية للفحم والصلبECSC)بين كل من الدول (فرنسا وايطاليا والمانيا الغربية وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا)، لتوحيد اوربا الغربية ومواكبة التطورات الحديثة فيها ولمنع او تقليل قيام الحروب والمنازعات الدولية ،رغم ذلك الا ان المعاهدات القديمة لم تغلق ملفاتها بشكل تام اذ ان البدء بالمعاهدات الجديدة يمثل صورة تكميلية متناغمة للمعاهدات القديمة[٢٢] .

ان التأسيس الفعلي للاتحاد يعود لمعاهدة (ماستريخت عام ١٩٩٢)، كما شغل الاتحاد الأوروبي مساحة جغرافية واسعة في القارة الاوربية ،مما ساهمت مكانته الجغرافية بتوفير قدر كبير من الموارد ألأولية والصناعية الاساسية ،وبذلك يكون مماثل للموارد الأمريكية ،فضلا عن اسهام موقعه الجغرافي في ارتفاع معدلات النمو السكاني ،وهو يعد منظمة دولية للدول الأوروبية تضم(٢٨) دولة ويشكل ثاني قوة سكانية في العالم بعد الصين ،فضلا عن ذلك تمتاز دول الاتحاد الأوروبي بارتفاع مستوى التعليم مما اضفى للاتحاد الأوروبي القوة والأهمية [٢٣].

امتاز الاتحاد الأوروبي بمكانة صناعية فعالة مما عكس تأثيرا ايجابيا على مجموعة الدول الاوربية الصناعية ،وهو يشكل اكبر قوة اقتصادية في العالم اكسبته دور مهما في الشؤون الدولية ، ويعتمد الاتحاد الأوروبي على الديمقراطية التمثيلية باتخاذه لجميع القرارات فضلا عن اعتماده على القانون وعلى مبادئ المعاهدات المبرمة بين الدول الأعضاء [٢٤]، اما البرلمان الاوربي اذ يتسم بفسح المجال امام كافة المواطنين لممارسة حقوقهم بشكل مباشر لتمثيلهم في البرلمان و

المجلس الأوروبي ومجلس الاتحاد ألأوربي ،كما يعد اتحادا فيدراليا عالميا ومنفردا بنظامه السياسي، في حين ترتب وجوب الاشتراك بين الدول الاعضاء للاتحاد من الناحية الزراعية والاقتصادية[٢٥] .

**ثانيا: موقف الاتحاد الاوربي في تقييد الاسلحة عقب الحرب الباردة**

بذل الاتحاد الاوربي مجهودا كبيرا في سبيل الحفاظ على امن الدول الاعضاء بصورة خاصة والأمن الدولي بصورة عامة ، ولغرض تطبيق هذا الهدف وتنفيذه على ارض الواقع كان لابد من وضع الحد لعمليات التسلح، وضمان عدم وصول الأسلحة لبعض الدول واستخدامها في مجالات غير نافعة على مستوى العالم ممكن ان تؤدي إلى ايقاد نيران الحروب ، وعلى اثر ذلك دعي الاتحاد الأوروبي لاستخدام كافة الامكانيات الدولية، مع ضرورة اتباع افضل الانظمة الدولية لمراقبة وتنظيم سباق التسلح بين الدول[٢٦].

**١-الاتفاقيات المتعلقة بمنع تصدير وتوريد الاسلحة :**

**اولا:فرض حظر الاسلحة على الصين**

عقب فرض الحظر على استخدام الاسلحة المتعددة في الصين وتحديد نسبة استيرادها نتيجة حادثة الاغتيالات في ساحة (تيانانمين Tiananmen)[٢٧] عام ١٩٨٩،في مدينة بكين الصينية ،برزت اتجاهات مختلفة بخصوص حظر الاسلحة على الصين والتي اخذت تظهر للعيان بصورة واضحة بين مؤيد ورافض لفكرة الحظر، حيث نجد في داخل الاتحاد من يؤيد رفع الحظر ،حيث نلاحظ ان الولايات المتحدة الامريكية عبرت عن رفضها القاطع لرفع الحظر وأكدت على ضرورة استمرار حظر بيع الاسلحة على الصين حفاظا على طموحاتها الاستراتيجية فضلا عن رغبتها في بسط نفوذها بصورة شاملة ابرز المراكز العالمية لاسيما الشرق الاقصى والشرق الاوسط وحتى بعض الدول الاوربية ،كذلك خشيتها من قوة الصين في حال حصولها على الاسلحة وبالتالي تهدد الامن القومي للولايات المتحدة الامريكية [٢٨].

بما ان الولايات المتحدة الامريكية تعتبر من اكثر دول العالم هيمنة ونفوذا مما جعلها اكثر الدول قدرة في الولوج الى العديد من الاراضي دون قيد او شرط ،في حين تشكل الصين العدو اللدود لأمريكا والمنافس لها دوليا من حيث القدرة العسكرية والتقنية ،وفي حال حصول الصين على الاسلحة من الدول الاوربية يجعل امريكا في وضع حرج بالإضافة الى تقييد امكانية وصولها للدول وبسط نفوذها عليهم ،فضلا عن ذلك فان تسليح الصين يلعب دورا مهما في تعزيز قدرات وتحديث امكانيات الجيش الشعبي الصيني الذي يصعب الوقوف بوجهه، مما اثار ضغينة

الولايات المتحدة الامريكية والتي ركزت على ضرورة ابقاء الحظر وعدم فتح ابواب التسلح امام الصين [٢٩] .

من الواضح ان الصين تعد من ضمن الدول العظمى من حيث القدرات العسكرية والتكنولوجية وهذا جعلها تشكل خطورة على الامن الدولي العالمي ،لذا رفضت الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ بيع الاسلحة للصين خشية تصديرها للأسلحة لبعض الدول لاسيما السودان وبذلك يعتبر التعاون الصيني الافريقي عاملا اساسي في تهديد وتقليص الامكانيات الحربية والتقنية المتطورة للأمريكان .

استمرت عمليات الضغط الامريكي على الاتحاد الاوروبي لإبقاء الحظر على الصين، اسفر عنه قيام اوربا بتقييد بيع الاسلحة للصين على اعتبار ان امريكا و اوربا تشكلان قبضة يد واحدة وقوة متوازية لا يمكن مواجهتها ،وفي عام ٢٠١٠ اكد الاتحاد الاوربي على ضرورة ابقاء الحظر بموجب تقديمه لورقة سياسية مفصلة بمثابة تعهد عن طريق ممثله للشؤون الخارجية (كاثرين أشتون Catherine Ashton )[٣٠] ،شكلت الورقة سدا منيعا أمام السياسة الخارجية الصينية فضلا عن ايقاف سبل التعاون بين الاتحاد والصين ،خشية نشوب حرب نووية مدمرة تعصف بالمدن عقب الحرب الباردة ، لذا عملت معظم دول أوروبا وأمريكا على إيجاد علاقات مفعمة بالتفاهم وخلق مؤسسات تحول دون استخدام الحرب كجزء من أدوات السياسات الوطنية لغرض حل جميع المشاكل الدولية والحد من مخاطر اندلاع أعمال العنف على نطاق واسع فضلا عن الحفاظ على الاطار العام للسلم مدعوما بشبكة من الاتفاقيات والمعاهدات لتحديد الأسلحة على المستوى الدولي لما شهدته الحرب الباردة وأعقابها ولضمان الأمن في العالم [٣١].

إن قضية توريد وتصدير الاسلحة للصين من قبل الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي باتت تشكل ازمة في معظم مفاصل الاتحاد، نظرا لحاجة الدول الاعضاء الماسه في مواصلة فتح باب تجارة الاسلحة مع الصين فضلا عن احتكار الشركات الأمريكية لعقود بيع الأسلحة ،اذ لابد من الحفاظ على تطوير صناعاتهم العسكرية ومواكبة التحديث المستمر من خلال مد جسور التعاون مع الصين على اعتبار انها من الدول الاكثر تقدما في الجانب التقني والتكنولوجي والذي يسهم بدوره في تحديث نوعية الاسلحة وتطويرها ،وبالتالي اتهم الاتحاد الاوربي بالتواطؤ والتبعية للولايات المتحدة الامريكية ،مما ادى لتشييع وتشهير مشكلة العجز الأوروبي في كيفية اتخاذ القرارات المشتركة وخرق مبادئ السياسة الخارجية الموحدة في الساحة الدولية[٣٢].

يعد نشاط السمسرة من اكثر الانشطة شيوعا في سلسلة نقل الاسلحة وهو يسبق عمليات اتفاق الدول المصدره والمستورده وفي نهاية المطاف تتفق الدول على إمكانية إجراء التصدير،

واحيانا تدور اجراءات السمسرة أثناء عملية إبرام الاتفاق ، لذلك تشكل السمسرة خطرا مؤكدا على عمليات النقل، اذ لابد من وضع الأنظمة واللوائح الوطنية الرئيسية للحد من عمليات السمسرة ،حيث اكدت معاهدة تجارة الأسلحة بالنص الصريح على منع قيام السمسرة مع ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لكل دولة طرف وفقا لقوانينها الوطنية المتبعة ، بمراقبة وتنظيم عملية السمسرة للأسلحة التقليدية والتي تجري في إطار ولاياتها لتشمل كافة المواطنين وحتى المقيمين ممن يتاجر بالأسلحة فضلا عن كيفية نقلها من بلدهم الى البلد المقيمين فيه [٣٣].

لم تتغيب الاسلحة البيولوجية عن ساحة الاسلحة المعروفة والممنوعة من الانتشار على حد السواء ،وان ظهورها بشكل ملحوظ يعود الى الحرب العالمية الاولى غير ان ذلك لم يبرز بصورة مكتملة حتى قيام الحرب العالمية الثانية وبذلك اثبتت فاعليتها من حيث خطورة الاستخدام [٣٤]،اذ استمر البحث والتطوير في الأسلحة البيولوجية وخاصة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وفي عام ١٩٥٠ انشأت الولايات المتحدة معملا لإنتاج العوامل البيولوجية في مدينة أركنساس ،ينتج المعمل عوامل مضادة للمزروعات، فضلا عن تنفيذ تجارب ميدانية في نشر البكتريا الغير ضارة على مناطق واسعة المدى حضرية او ريفية محددة، بهدف قياس مدى فاعلية وسرعة انتشار العوامل البيولوجية في الهواء الطلق، غير ان المشروع لم يكتب له النجاح نتيجة قيام الرئيس الامريكي (ريتشارد نيكسونRichard Nixon ) [٣٥]، بالغاء البرنامج الأمريكي للأسلحة البيولوجية في عام ١٩٦٩ ،انطلاقا من مبدأ الابتعاد عن جميع انواع الحرب البيولوجية ، وبذلك تم اغلاق معامل إنتاج العوامل البيولوجية مع كافة ملحقاتها فضلا عن تدمير المخزون الاحتياطي للأسلحة البيولوجية الغير مضرة وحتى الاسلحة السامة [٣٦].

كما لم تقتصر عمليات الحد من التسلح على الدول الاوربية فقط بل شملت معظم الدول العربية ومن ضمنها ليبيا ،ففي عام ١٩٨٦ اتخذ الاتحاد الاوربي قرارا صارما بشأن فرض حظر الاسلحة على ليبيا نظرا للعديد من التهم الموجهه اليها لاسيما موقفها الايجابي تجاه الجماعات الارهابية ،فضلا عن توجيه تهمة الاضطلاع بإسقاط الطائرة بان ام الامريكية في الاجواء الاسكتلندية وتحديدا مدينة (لوكربي LOCKERBIE )[٣٧] عام ١٩٨٨ لذا سميت بحادثة لوكربي ،والتي اشعلت فتيل النزاع السياسي وعلى اثر ذلك علق المجلس الرئاسي الليبي مهام وزيرة الخارجية (نجلاء المنقوش) [٣٨] .

**ثانيا: فرض حظر الاسلحة على ليبيا**

شددت الولايات المتحدة الامريكية على ضرورة اتخاذ الاتحاد الاوربي قرارا بإصدار عقوبات على ليبيا فضلا عن حظر بيع الأسلحة نتيجة رفضها تسليم المشتبه بهم بافتعال الحادثة

للمحاكمة في محكمة اسكتلندية ،وبالفعل نفذت الامم المتحدة في عام ١٩٩٢ اجراءات فرض العقوبات على طرابلس لإجبارها على تسليم المتهمين الليبيين بتفجير الطائرة الامريكية ، غير ان الوضع لم يستمر كما هو عليه عقب تسليم المتهمين للمحاكمة مما نتج عنه تعليق العقوبات الدولية عام ١٩٩٩،ومن ثم الغيت العقوبات بشكل نهائي بعد تقديم ليبيا للتعويضات ، وفي عام ٢٠٠٤ رفع الحظر عن التبادل التجاري للأسلحة التقليدية بين ليبيا والدول الاخرى بتفويض ودعم كل من اليونان وايطاليا لغرض حماية حدودهم من عمليات الخرق البشري والدخول غير الشرعي للمهاجرين عبر بوابات البحر المتوسط متجهين للدول الاوربية ، وبالتالي اتيحت فرصة اجراء التباحث بشأن ابرام العقود للأسلحة والمعدات الحربية بين ليبيا وفرنسا وبريطانيا واليونان وحتى الشركات الايطالية كان لها النصيب في ذلك[٣٩] .

ان رفع حظر الاسلحة وإزالة العقوبات عن ليبيا شهد تغييرات واسعة في المنظور الليبي ،حيث اخذت ليبيا تنخرط ضمن عمليات التطبيع الاوربي والتي كانت سابقا تشكل عقبة امام تطبيع كامل للعلاقات الليبية مع دول الاتحاد الاوربي، لذلك بدأت الدول الاوربية بتصدير السلاح لليبيا لاسيما الطائرات الحربية والاسلحة الكيماوية والتقليدية المعتادة ، مما انعش بدوره القدرة المالية للاتحاد الاوربية والتي اخذت بالارتفاع خلال السنوات المتعاقبة(٢٠٠٥-٢٠٠٩) والتي بلغت قيمتها الاجمالية بـ(٢٧٦ مليون يورو) مع مختلف الدول الاوربية المصدرة للاسلحة ومنها(فرنسا والمانيا وبريطانيا)[٤٠].

**ثالثا: فرض حظر الاسلحة على العراق**

وعقب حرب الخليج عام(١٩٩٠-١٩٩١) وما نتج عنها تداعيات و تنافر في العلاقات العراقية الكويتية[٤١]، وجهت الدول الاوربية متمثلة بالاتحاد الاوربي بفرض الحظر الشامل على تجارة الاسلحة العراقية ،فضلا عن استبعاد جميع سبل التعاون التكنولوجي والاقتصادي ليصبح العراق ضمن اطار مغلق الجوانب ومقيد بشكل كامل ،فضلا عن تدمير كافة الاسلحة في العراق لتقليص حدة انتشار أعمال العنف ،واستمر الحظر حتى عام ٢٠٠٤ ،بعد ان قرر الاتحاد الاوربي تقليل نسبة حظر بيع الأسلحة المفروض على العراق لغرض فسح المجال امام قوات الأمن الوطنية وقوات التحالف لتيسير التبادل التجاري للأسلحة التقليدية من حيث المعدات وغيرها ولغرض انهاء أعمال العنف والشغب ذات النتائج السلبية للبلد المعني بشراء او بيع الاسلحة،ووفقا لذلك اكد الاتحاد الاوربي ان هذا الإجراء عملا استثنائيا ،بحيث يسمح للقوات العراقية وقوات التحالف باستيراد الأسلحة الأوروبية مع ضرورة استحصال الموافقات الاصولية للدول المصدرة[٤٢].

تزعم الاتحاد الاوربي العديد من معاهدات نزع السلاح ،لاسيما مؤتمر الاتحاد الاوربي السابع الخاص بمنع انتشار ونزع السلاح(EUNPDC) والذي عقد بمدينة بروكسل في بلجيكا عام ٢٠١٨ بهدف وضع الرقابة على تجارة الاسلحة وكيفية اتباع طرق تقلل من مخاطر انتشارها، لذا اجتمع معهد الشؤون الدولية بتوصية من الاتحاد الاوربي، كما ضم المؤتمر المنظمات الدولية والمؤسسات الفكرية المستقلة والمؤسسات العامة،فضلا عن انضمام (٢٣٠)خبيرا من (٥٠)دولة و(٩٠)مركزا للأبحاث ،ركز المؤتمر على وضع الخطط الاستراتيجية لنزع الاسلحة والعمل على تنفيذها بواسطة شبكة المؤسسات الفكرية والمراكز البحثية الاوربية المستقلة والتي انطلقت للمباشرة بإعمالها عام ٢٠١٠ بدعم وموافقة دول الاتحاد الاوربي،وان ابرز اعمال الشبكة هو التركيز على منع انتشار اسلحة الدمار الشامل فضلا عن مناهضة الاتجار غير المشروع والمحرم دوليا لاسيما الاسلحة النارية والقذائف وغيرها من الاسلحة [٤٣] .

ان مسألة التحكم في انظمة وقوانين منع انتشار ونزع الاسلحة وتقليل نسبة التسلح للحفاظ على الامن والاستقرار الدولي العالمي،باتت تنسب للاتحاد الاوربي الى جانب روسيا والولايات المتحدة الأمريكية ، اذ اكد الخبير الروسي وبحسب وجهة نظره (فلاديمير بارانوفيسكي) بان الحد من التسلح عملية سياسية ضرورية يتوجب على العديد من الاطراف السياسية الدولية مسؤولية تحمل اعبائها لإتمام مسيرة الحركة الاقتصادية والثقافية والسياسية ، لذ اوعز فلاديمير بضرورة توكيل مهمة قيادة نزع الاسلحة ومنع انتشارها للاتحاد الاوربي ، نظرا لخبرته في مجال الحد من التسلح والعمل على تدوين ذلك بموجب وثائق تابعة للاتحاد الاوربي وأبرزها الوثيقة الاستراتيجية الشاملة للاتحاد الاوربي عام ٢٠١٦،والتي تؤكد ضمن محتوياتها على اتباع مبدأ التعاون الدولي متعدد الاطراف دون الاعتماد على طرف واحد فقط ، للوقوف بوجهة اثار تداعيات الاسلحة المفرطة والمخلة بالوضع العام[٤٤] ،كما ان كافة برامج واتفاقيات الاتحاد الاوربي مع الاطراف الاخرى تعتمد على نظرية مراقبة تجارة الاسلحة من حيث وضع قيودا على الصادرات والواردات،فضلا عن الجهود الحثيثة والرامية الى تعزيز التطبيق اللازم لضمان عدم تدفق الخامات والمواد الانشطارية الخاصة باستعمال الادوات والوسائل التقنية في المناطق الحيوية والإستراتيجية [٤٥]،واذ ما طبقت الشروط والاتفاقيات بحذافيرها يساعد ذلك على ارتفاع نسبة التقارب السياسي الدولي ،وبذلك تكون أي دولة خارج نطاق اتفاقيات نزع السلاح الموثقة دوليا، يعد خرقا واضحا للمعاهدات الدولية مما يؤثر سلبا في احتمالية انتشار السلاح لاسيما الاسلحة الخطرة مثل الاسلحة النووية الاكثر تدميرا،فضلا عن استخدام الاسلحة العشوائية والتي لا يمكن

توجيهها الى هدف عسكري محدد مما تسبب امكانية استخدامها بإصابة العديد من المدنيين فضلا عن تدمير البنى التحتية من مستشفيات ودوائر حكومية ومنازل للناس العزل[٤٦].

وفقا لما تقدم تبين لنا ان مسألة التحكم بالتسلح وكيفية نزع الاسلحة لاسيما اسلحة الدمار الشامل والأسلحة الكيميائية والأسلحة التقليدية الأخرى ، هي مسألة مرتبطة جذريا بنظام الحكم لكل دولة مما جعل دول الاتحاد الاوربي تواجه صعوبات متفاقمة وشديدة اللهجة مع جميع الدول ،خصوصا بعد تطور الانظمة والبرامج التكنولوجية التي فرضت ضغوطا غير مدروسة على مستوى الامن والسلامة الدولية ،ولغرض خلق اجواء مناسبة من التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري بين انظمة الحكم الدولية لابد من استحصال موافقات دولية متعددة لتجنب النزاعات والمشاكل بين جميع الاطراف ،فضلا عن ذلك ان التصعيد والشقاق بين دول الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية شكل حاجزا رئيسيا في استمرارية تنفيذ استراتيجية منع انتشار الاسلحة.

**الخاتمة**

١-يبدو للوهلة الاولى ان العالم بأسره قد ورث فكرة حل المنازعات الدولية باللجوء الى القوة المسلحة،في ظل عدم اعتراف الطرف الاقوى بالطرف الضعيف في المنازعات الدولية ،لذا فان استراتيجية الحفاظ على توازن القوى يتوجب توفير الوسائل الردعية المتاحة لتحقيق الحماية الدولية.

٢-استمرت مبادئ نزع السلاح المتعدد في صميم جهود الاتحاد الاوربي منذ نشأته، والعمل عل كيفية الحد من الاسلحة للحفاظ على الامن والاستقرار للمجتمعات الدولية ،وبذلك انيطت الصلاحيات الكاملة لجميع تشكيلات الاتحاد الاوربي لغرض تقليص الاسلحة التقليدية من جهة والأسلحة النووية والكيميائية من جهة اخرى،فضلا عن القضاء عليها بشكل تام من خلال اتلافها بشتى الطرق اما تفجيرها في البحار اوحرقها ،كذلك تعزيز حظر الاسلحة البيولوجية والتي تعتبر اكثر خطورة على حياة البشرية بصورة خاصة وعلى وجه الارض بصورة عامة من خلال قتل ملايين البشر فضلا عن تعريض البيئة الطبيعية للتدمير ،وتصل نسبة تأثريها حتى على الاجيال القادمة وبذلك تخلق كوارث طويلة المدى .

٣-يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تبادل الخبرات وتقديم أفضل الممارسات من أجل تعزيز قدرة الدول الاوربية على مكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، بما في ذلك حيازة الإرهابيين والمجرمين لها.

٤-بعد مرور سنوات على وضع الاهداف الاستراتيجية للاتحاد الاوربي الا انها لم يطرأ عليها التغيير بالرغم من التغييرات الطارئة في نطاق المداولات والمفاوضات الناجمة من تطور الامور السياسية والوضع الدولي فضلا عن ازدياد معدلات النمو العلمي والتقني ،والذي اثر ايجابا على ازدياد نسبة الاسلحة من حيث الكثرة والتنوع .

٥-ابرمت المعاهدات والاتفاقيات والصكوك بين الاطراف الدولية المتعددة وبإشراف مباشر من الاتحاد الاوربي وتم تدوينها بموجب وثائق سرية محفوظة يمكن الاعتماد عليها للحد من انتشار الاسلحة ونزعها بالطرق السلمية وتقليل نسبة مخاطرها ،ومن بين اهم المعاهدات معاهدة عدم انتشار الاسلحة ،واتفاقية مكافحة الالغام الارضية المضادة للإفراد فضلا عن الاتفاقيات الخاصة بالأسلحة التقليدية ومعاهدة تجارة الاسلحة .

٦-أن هناك إمكانية واسعة غير مستغلة تماما لتحقيق تقدم في نزع السلاح على المستوى الإقليمي ، ولغرض تحقيق التسوية العادلة للنزاعات والمشاكل الدولية ، لذلك لابد من وضع تدابير لبناء الثقة على المستوى الإقليمي، وهي أمور يمكن أن تخلق ظروفا تعزز نزع السلاح وتخفف من التوتر على المستوى العالمي.

٧-وفقا لما تقدم ان خشية الدول الاوربية من التقدم التقني للصين اخذت تظهر بصورة جلية لاسيما بعد مظاهرات ساحة (تيانانمين) مما اثار حفيظة الاتحاد الاوربي وجعله يفرض حظرا للأسلحة الصينية الواردة والصادرة .

٨-لم تقتنع اغلب الدول بالمعاهدات والصكوك المانعة لتداول الاسلحة ، متجاهلة بذلك ما تؤدي اليه عمليات انتشار هذه الأسلحة من تأجيج للعديد من النزاعات الاقليمية فضلا عن تعزيز الجريمة المنظمة ، كما تمثل عاملا من عوامل زعزعة الاستقرار وكابحا اساسيا للتنمية في الدول الضعيفة .

**الهوامش**

١-ستيف توليو وتوماس شمالبرغر ، نحو الاتفاق على مفاهيم الامن :قاموس مصطلحات تحديد الاسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة ،معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح،سويسرا،منشورات الامم المتحدة،٢٠٠٣،ص٦.

٢- للمزيد من التفاصيل ينظر: الموقع الالكتروني
https://ewikiar.top/wiki/World_Disarmament_Conferenceh

٣-زدزسلو لاتشوفسكي ،الحد من الاسلحة التقليدية في اوربا (التسلح ونزع السلاح )مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٠٣،ص ص١-١٣.

٤-معن عبد العزيز الريس ،الاتحاد الاوربي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد(القيود والفرص)،رسالة ماجستير،جامعة الشرق الاوسط،،٢٠١٤،ص ص٥-٧.

٥-محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا،صنع القرار في الاتحاد الاوربي والعلاقات العربية الاوربية،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،٢٠٠١،ص ٢٣٤-٢٥٠.

٦-مجموعة مؤلفين ،التسلح في العالم بين التوازن والتفوق (التقرير الاستراتيجي السنوي)،ط١،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، ٢٠١٩، ص ص٣-١٠.

٧-سعد حقي توفيق ،الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة،ط١،دار زهران للنشر والتوزيع،الاردن،٢٠٠٨،ص١.

8-Triq Ranf, Mar Beth Nikin ,jenni Rissan(Inventory of Non proliferation Organisations and Regimes )Center for Non proliferation Studies –Monterey Institute for International Studies, Monterey ,U.S.A,2000,P 37.

٩-سهير محمد السيد ومحمد محمد البنا ،الاتجاهات الحديثة في السياسات ،مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية،٢٠٠٥،ص٢٦٩.

١٠-سهام حروري،توسع الاتحاد الاوربي اشكالياته وانعكاساته على سياسته الخارجية تجاه دول جنوب المتوسط،،اطروحة دكتوراه،جامعة الحاج لخضر-باتنه، الجزائر ،٢٠١٢،ص ص ٥-١٢.

١١-ايان انطوني، اجراءات خفض اضافية،مركز دراسات الوحدة العربية(معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي،التسلح ونزع السلاح والامن الدولي)،بيروت،٢٠٠٦،ص ص ١٢٠-١٢٩.

١٢-ستيف توليو وتوماس شمالبرغر،المصدر السابق،ص٣٠.

١٣-للمزيد من التفاصيل ينظر :الموقع الالكتروني لمكتبة الامم المتحدة السمعية البصرية القانون الدولي ص ص ١-٣ www.un.org/Law/avl

١٤-قردوح رضا ،العقوبات الذكية كبديل للعقوبات الاقتصادية الشاملة في تحقيق الفعالية السياسية ،بحث منشور في مجلة الابحاث القانونية والسياسية ،المجلد ٢،العدد(٢)،الجزائر،٢٠٢٠،ص ص ٣١-٤٩.

١٥-ريمون بورجيلي،التكنولوجيا الحديثة في المجالات العسكرية ،بحث منشور في مجلة الجيش، العدد ٢٣٦، شباط ٢٠٠٥؛ الموقع الالكتروني: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

١٦-علاء ابو عامر ، العلاقات الدولية الظاهرة والعلم –الدبلوماسية الاستراتيجية ،دار الشروق للنشر والتوزيع ،٢٠٠٥ ، ص٥٤ .

١٧-معن عبد العزيز الريس،المصدر السابق،ص ص٢١-٢٧.

١٨-ايان انطوني،المصدر السابق،ص ص ١٢١-١٣٠.

١٩-جمال بن سالم ،البرلمان الاوربي بنيته ونشاطه،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،٢٠٠٦،ص ص٦-٩.

٢٠-ديفيد فيشر،الضمانات النووية "الخطوات الاولى"بحث منشور في مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية،ايلول ٢٠٠٧،ص ص٧-٩.

٢١-صدام مرير الجميلي،الاتحاد الاوربي،ط١،دار المنهل اللبناني،لبنان،٢٠٠٩،ص ص٣١-٣٩.

٢٢-سهير محمد السيد ومحمد محمد البنا،الاتجاهات الحديثة في السياسات،مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية ،٢٠٠٥،.ص ص٥٤٤.

٢٣-حسين عمر ،التكامل الاقتصادي انشودة العالم المعاصر،دار الفكر العربي،القاهرة،١٩٩٨،ص ص ١٤١-١٤٩.

٢٤-عبد الرؤوف هاشم بسيوني،المفوضية الاوربية الحكومة المركزية"الاتحاد الاوربي"،ط١،دار الفكر الجامعي،مصر ،٢٠٠٧،ص ص ١٥-٢١.

٢٥-عبد العزيز صدوق واخرون،بناء الاتحاد الاوربي"النشأة تاريخ ومؤسسات،مركز رشيل كوري الفاسطيني،٢٠٠٤،ص ص ١٩-٢٥.

٢٦-عبد الرؤوف هاشم بسيوني،المصدر السابق،ص ١٩.

٢٧-حادثة ساحة تيانانمين : او ما تدعى (بوابة السلام السماوي) وهي ساحة مظاهرات وسط العاصمة الصينية بكين ،اذ اندلعت المظاهرات وسط الساحة في نيسان عام ١٩٨٩، نتيجة عدم تنفيذ الحكومة للإصلاحات المطلوبة فضلا عن القبض على العمال المتظاهرين واعدامهم وتطويق العاصمة بكين بالقوات العسكرية واستعمال الهراوات ضد المتظاهرين ،وبالتالي انتهت الامور بسيطرة الحكومة على الموقف وقمع المتظاهرين . للمزيد ينظر: علاء عباس نعمة الصافي ،مظاهرات ساحة تيانانمين في الصين عام ١٩٨٩ الاسباب والنتائج ،مجلة جامعة كربلاء العلمية،المجلد ١٦،العدد ٢، ٢٠١٨ ،ص ص ٥٣-٦٠.

٢٨-اياد جاسم محمد ،محددات العلاقات الصينية الامريكية في الربع الاخير من القرن العشرين،بحث منشور في مجلة الجامعة العراقية،العدد ٣٦، ص٤٢٧.

٢٩-المصدر نفسه، ص ص ٤٢٦-٤٢٩.

٣٠- (كاثرين اشتون Catherine Ashton): ولدت في شمال شرق بريطانيا عام ١٩٥٦ ،وهي سياسية بريطانية درست الاقتصاد في جامعة لندن ، نشطت في العمل الاجتماعي التطوعي،في عام ١٩٩٩ حصلت على لقب (البارونة اشتون)،فضلا عن اشغالها لمنصب الممثل السامي للاتحاد الاوربي لشؤون السياسة الخارجية والأمن. للمزيد من التفاصيل ينظر: الموقع الجزيرة الالكتروني https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons

٣١-كاظم هاشم نعمة ،سياسة الكتل في اسيا،اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ،ط١،طرابلس،١٩٩٧،ص ص ٤٥-٤٩.

٣٢-سايمون ويرمان و مارك برواملي، عمليات نقل الاسلحة على الصعيد الدولي(التسلح ونزع السلاح والامن الدولي)،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،٢٠٠٥،ص ص٦٣٢-٦٣٧.

٣٣-برايان وود ، معاهدة تجارة الاسلحة "الالتزامات بمنع تحويل مسار الاسلحة التقليدية" ،معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح،٢٠٢٠،ص ص١-٥.

٣٤-خليفة عبد المقصود زايد ،الاسلحة البيولوجية ووسائل مقاومتها ،ط١،دار الكتاب الجامعي،الامارات العربية المتحدة،٢٠١٤ ،ص ص ١١-٢١.

٣٥-(ريتشارد نيكسونRichard Nixon ) : سياسي امريكي ولد عام ١٩١٨ في جنوب ولاية كاليفورنيا ،في عام ١٩٣٣ فاز برئاسة الهيئة الطلابية بمدرسة الفنون الحرة ، حيث درس في مدرسة الحقوق ونجح في اختبار المحاماة ، اصبح رئيس الولايات المتحدة الامريكية (السابع والثلاثون ) (١٩٦٩-١٩٧٤) ، توفي في نيسان عام

١٩٩٤. للمزيد من التفاصيل ينظر : انطوني سمرز ، غطرسة القوة (عالم ريتشارد نيكسون السري) ، ترجمة محمد توفيق البجيرمي ، ط١، الرياض ، ٢٠٠٣ ، ص ص ١٦-٢٩٠.

٣٦-ستيف توليو وتوماس شمالبرغر،المصدر السابق،ص١٥٦.

٣٧-(حادثة لوكربي LOCKERBIE ) : في عام ١٩٨٨ تم تفجير طائرة امريكية في الاجواء الاسكتلندية وبالتحديد مدينة(لوكربي)،راح ضحيتها مايقارب (٢٧٠) شخص واغلبهم من الامريكان،وبذلك اتهمت الحكومة الامريكية الدولة الليبية بتنفيذ العملية وطالبت بتسليم المتهمين الليبيين ومحاكمتهم فضلا عن دفع كافة التعويضات للمتضررين .للمزيد من التفاصيل ينظر:موقع الجزيرة الالكتروني : https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons

٣٨-نجلاء المنقوش: تعتبر نجلاء محمد المنقوش من ابرز الناشطات في ليبيا ،ولدت في مدينة بنغازي في ليبيا ، من اسرة علمية مثقفة ، تولت منصب وزارة الخارجية والتعاون الدولي الليبي. للمزيد من التفاصيل ينظر :جمال ماهر،نجلاء المنقوش صوت ليبيا المدافع عن السيادة الوطنية "وزيرة الخارجية تدخل الى السياسة من باب المحاماة ،مقالة منشورة في جريدة الشرق الاوسط ،العدد ١٥٥٣٧، القاهرة ، ٢٠٢١.

٣٩-بورياح فايزة ،حظر الاسلحة والسلع في الممارسات الدولية "حالة ليبيا"،بحث منشور في مجلة الدراسات والبحوث القانونية ،المجلد ٧، العدد ١ ،جامعة باتنة ، ٢٠٢٢ ،ص ص ٢٦٩-٢٨٠.

٤٠-حظر الاسلحة على ليبيا لم يحقق النتائج المرجوة، مقالة منشورة في جريدة العرب، العدد ١٢٤٣٠ ، الاحد ٢٠٢٢/ ٥/٢٩ .

٤١-محمد حسنين هيكل ،حرب الخليج اوهام القوة والنصر،ط١،مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص٥٦٧.

٤٢-محمد كمال وفؤاد نهرا ، المصدر السابق،ص٢٥١ ؛ الموقع الالكتروني : WWW.ALWASATNEWS.COM687/READ40188S/1HTML

٤٣-الشبكة الاوربية للمراكز الفكرية المستقلة في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح، مؤتمر الاتحاد الاوربي السابع لمنع انتشار ونزع الاسلحة، بروكسل ،٢٠١٨، ص ص ١-٣.

٤٤- المصدر نفسه،ص ٣.

٤٥-سايمون وايزمان ومارك بروملي،المصدر السابق، ص ص٢٣٣-٢٣٩.

٤٦-المصدر نفسه ،ص٢٣٧.

**المصادر**

**اولا : الكتب العربية والمعربة:**


١-انطوني سمرز ، غطرسة القوة (عالم ريتشارد نيكسون السري) ، ترجمة محمد توفيق البجيرمي ، ط١، الرياض ، ٢٠٠٣.

٢-ايان انطوني، اجراءات خفض اضافية،مركز دراسات الوحدة العربية(معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي،التسلح ونزع السلاح والامن الدولي)،بيروت،٢٠٠٦.

٣-برايان وود ، معاهدة تجارة الاسلحة "الالتزامات بمنع تحويل مسار الاسلحة التقليدية" ،معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح،٢٠٢٠.

٤–حسين عمر ،التكامل الاقتصادي انشودة العالم المعاصر،دار الفكر العربي،القاهرة،١٩٩٨.

٥–خليفة عبد المقصود زايد ،الاسلحة البيولوجية ووسائل مقاومتها ،ط١،دار الكتاب الجامعي،الامارات العربية المتحدة ،٢٠١٤.

٦–زدزسلو لاتشوفسكي ،الحد من الاسلحة التقليدية في اوربا (التسلح ونزع السلاح )مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٠٣.

٧–سايمون ويرمان و مارك برواملي، عمليات نقل الاسلحة على الصعيد الدولي(التسلح ونزع السلاح والامن الدولي)،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،٢٠٠٥.

٨–ستيف توليو وتوماس شمالبرغر ، نحو الاتفاق على مفاهيم الامن :قاموس مصطلحات تحديد الاسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة ،معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح،سويسرا،منشورات الامم المتحدة،٢٠٠٣ .

٩–سعد حقي توفيق ،الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة،ط١،دار زهران للنشر والتوزيع،الاردن،٢٠٠٨.

١٠–سهير محمد السيد ومحمد محمد البنا،الاتجاهات الحديثة في السياسات،مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية ،٢٠٠٥.

١١–صدام مرير الجميلي،الاتحاد الاوربي،ط١،دار المنهل اللبناني،لبنان،٢٠٠٩.

١٢–عبد الرؤوف هاشم بسيوني،المفوضية الاوربية الحكومة المركزية"الاتحاد الاوربي"،ط١،دار الفكر الجامعي،مصر ،٢٠٠٧.

١٣–عبد العزيز صدوق واخرون،بناء الاتحاد الاوربي"النشأة تاريخ ومؤسسات،مركز رشيل كوري الفلسطيني،٢٠٠٤.

١٤–علاء ابو عامر ، العلاقات الدولية الظاهرة والعلم –الدبلوماسية الاستراتيجية ،دار الشروق للنشر والتوزيع ،٢٠٠٥.

١٥–كاظم هاشم نعمة ،سياسة الكتل في اسيا،اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ،ط١،طرابلس،١٩٩٧.

١٦–مجموعة مؤلفين ،التسلح في العالم بين التوازن والتفوق (التقرير الاستراتيجي السنوي)،ط١،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، ٢٠١٩.

١٧–محمد حسنين هيكل ،حرب الخليج اوهام القوة والنصر،ط١،مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٨.

١٨–محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا،صنع القرار في الاتحاد الاوربي والعلاقات العربية الاوربية،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،٢٠٠١.

**ثانيا:الرسائل والاطاريح:**

١-جمال بن سالم ،البرلمان الاوربي بنيته ونشاطه،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،٢٠٠٦.

٢-سهام حروري،توسع الاتحاد الاوربي اشكالياته وانعكاساته على سياسته الخارجية تجاه دول جنوب المتوسط،،اطروحة دكتوراه،جامعة الحاج لخضر-باتنه، الجزائر ،٢٠١٢ .

٣-معن عبد العزيز الريس ،الاتحاد الاوربي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد(القيود والفرص)،رسالة ماجستير،جامعة الشرق الاوسط،،٢٠١٤.

**ثالثا:الابحاث المنشورة:**

١-اياد جاسم محمد ،محددات العلاقات الصينية الامريكية في الربع الاخير من القرن العشرين،بحث منشور في مجلة الجامعة العراقية،العدد ٣٦.

٢-بورياح فايزة ،حظر الاسلحة والسلع في الممارسات الدولية "حالة ليبيا"،بحث منشور في مجلة الدراسات والبحوث القانونية ،المجلد ٧، العدد ١ ،جامعة باتنة ، ٢٠٢٢.

٣-جمال بن سالم ،البرلمان الاوربي بنيته ونشاطه،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،٢٠٠٦.

٤-جمال ماهر،نجلاء المنقوش صوت ليبيا المدافع عن السيادة الوطنية "وزيرة الخارجية تدخل الى السياسة من باب المحاماة ،مقالة منشورة في جريدة الشرق الاوسط ،العدد ١٥٥٣٧، القاهرة ، ٢٠٢١.

٥-ديفيد فيشر،الضمانات النووية "الخطوات الاولى"بحث منشور في مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية،ايلول ٢٠٠٧.

٦-ريمون بورجيلي،التكنولوجيا الحديثة في المجالات العسكرية ،بحث منشور في مجلة الجيش، العدد ٢٣٦، شباط ٢٠٠٥.

٧-علاء عباس نعمة الصافي ،مظاهرات ساحة تيانانمين في الصين عام ١٩٨٩ الاسباب والنتائج ،مجلة جامعة كربلاء العلمية،المجلد ١٦،العدد ٢، ٢٠١٨.

٨-قردوح رضا ،العقوبات الذكية كبديل للعقوبات الاقتصادية الشاملة في تحقيق الفعالية السياسية ،بحث منشور في مجلة الابحاث القانونية والسياسية ،المجلد ٢،العدد(٢)،الجزائر،٢٠٢٠.

**رابعا:المصادر الاجنبية**

1-Triq Ranf, Mar Beth Nikin ,jenni Rissan(Inventory of Non proliferation Organisations and Regimes )Center for Non proliferation Studies –Monterey Institute for International Studies, Monterey ,U.S.A,2000.

**خامسا:شبكة الانترنت**

1. https://ewikiar.top/wiki/World_Disarmament_Conferenceh
2. www.un.org/Law/avl
3. https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content
4. WWW.ALWASATNEWS.COM687/READ40188S/1HTML
5. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons
6. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons

**المصادر العربية باللغة الانكليزية**


1- Abd al- Aziz Sadouk and others, Building the European Union, "Origin: History and Institutions", Rashel Corrie Palestinian Center, 2004.

2-Abd al -Raouf Hashem Bassiouni, European Commission, Central Government, "European Union", 1st Edition, Dar Al-Fikr Al-Jamia, Egypt, 2007.

3- Alaa Abbas Nima Al-Safi, Tiananmen Square Demonstrations in China in 1989, Causes and Consequences, Karbala University Scientific Journal, Volume 16, Issue 2, 2018.

4-Alaa Abu Ameer, Apparent International Relations and Science - Strategic Diplomacy, Dar Al-Shorouk for Publishing and Distribution, 2005.

5-Anthony Summers, The Arrogance of Power (Richard Nixon's Secret World), translated by Muhammad Tawfiq Al-Bujayrami, 1st Edition, Riyadh, 2003.

6- Bouriah Fayza, The Prohibition of Arms and Goods in International Practices "The Case of Libya", research published in the Journal of Legal Studies and Research, Volume 7, Issue 1, University of Batna, 2022.

7-Brian Wood, Arms Trade Treaty "Obligations to prevent the diversion of conventional weapons", United Nations Institute for Disarmament Research, 2020.

8- David Fisher, Nuclear Safeguards "First Steps", research published in the Journal of the International Atomic Energy Agency, September 2007.

9-Gamal Maher, Najla Al-Mangoush, the voice of Libya, the defender of national sovereignty, "The Minister of Foreign Affairs enters politics as a lawyer, an article published in Asharq Al-Awsat newspaper, issue 15537, Cairo, 2021.

10-Group of Authors, Armament in the World between Balance and Superiority (Annual Strategic Report), 1st Edition, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, Berlin, 2019.

11-Hussein Omar, Economic Integration, Song of the Contemporary World, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 1998.

12- Ian Anthony, Additional Reduction Measures, Center for Arab Unity Studies (Stockholm Institute for International Peace Research, Armaments, Disarmament and International Security), Beirut, 2006.

13- Iyad Jassim Mohammed, Determinants of Sino-American Relations in the Last Quarter of the Twentieth Century, research published in the Journal of the Iraqi University, No. 36.

14- Jamal Ben Salem, The European Parliament, its structure and activity, Master's thesis, University of Algiers, 2006.

15- Kazem Hashem Nehme, The Politics of Blocs in Asia, Academy of Graduate Studies and Economic Research, 1st Edition, Tripoli, 1997.

16-Khalifa Abdul Maqsoud Zayed, Biological weapons and means of resistance, 1st Edition, University Book House, United Arab Emirates, 2014.

17- Maan Abd al- Aziz Al-Rayes, The European Union and International Interaction in the New International Order (Restrictions and Opportunities), Master Thesis, Middle East University, 2014.

18- Mohamed Hassanein Heikal, Gulf War: Illusions of Power and Victory, 1st Edition, AlAhram Center for Translation and Publishing, Cairo, 2008.

19- Mohamed Mustafa Kamal and Fouad Nohra, Decision Making in the European Union and Arab-European Relations, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2001..

20-Qardouh Reda, Smart sanctions as an alternative to comprehensive economic sanctions in achieving political effectiveness, research published in the Journal of Legal and Political Research, Volume 2, Issue (2), Algeria, 2020.
21-Raymon Bourjeli, Modern Technology in the Military Fields, research published in the Army Magazine, No. 236, February 2005..
22-Saad Haqqi Tawfiq, Nuclear Strategy after the End of the Cold War, 1st Edition, Dar Zahran for Publishing and Distribution, Jordan, 2008.
23- Saddam Murir Al-Jumaili, European Union, 1st Edition, Dar Al-Manhal, Lebanon, 2009.
24- Siham Harouri, The expansion of the European Union: its problems and its repercussions on its foreign policy towards the southern Mediterranean countries, PhD thesis, University of Hadj Lakhdar - Batna, Algeria, 2012
25- Simon Werman and Mark Bromley, International Arms Transfers (Armaments, Disarmament and International Security), Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2005.
26-Steve Tullio and Thomas Schmberger, Towards Agreement on Security Concepts: A Dictionary of Arms Control, Disarmament and Confidence-Building Terms, United Nations Institute for Disarmament Research, Switzerland, United Nations Publications, 2003.
27-Suhair Mohamed El-Sayed and Mohamed Mohamed El-Banna, Recent Trends in Policies, University Youth Foundation, Alexandria, 2005.
28-Zdzzlo Lacovsky, Conventional Arms Control in Europe (Armaments and Disarmament), Center for Arab Unity Studies, 2003.

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٣ المجلد ١٣/ العدد ٣